المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم

# نشرة المجلس الأعلى للتعليم

العدد 2 – فبراير 2008

## افتتاحية العدد*

تقع مهنة التدريس اليوم في قلب كل الانشغالات. وإن ما يفسر هذا الاهتمام المتزايد والمشروع هو كون مهنة التدريس أضحت اليوم تحتل مكانة محورية في أي مشروع تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك اعتبارا لما للمدرس من دور حاسم في تربية وتكوين موارد بشرية قادرة على كسب رهانات التحولات المجتمعية السريعة، ومؤهلة لمواجهة التحديات التي يطرحها تحقيق المغرب لمشروعه المجتمعي الحداثي، حيث تبرز المدرسة اليوم، والمدرس بالتحديد، كأهم أداة في بناء مجتمع المعرفة بواسطة التربية والتكوين.

وعلى الصعيد الوطني، تعد معالجة إشكالية مهنة التدريس حجر الزاوية في إصلاح منظومتنا التربوية، حيث:

- جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين من هذه المسألة إحدى أهم رافعات الإصلاح، معتبرا أن « تجديد المدرسة رهين بجودة عمل المدرسين وإخلاصهم والتزامهم»، وبأنه من الضروري إعادة التفكير، في إطار تفعيل هذا الميثاق، في الجوانب المتعلقة بالتحفيز والتكوين وتقويم الأداء.
- أكد تقرير الخمسينية على أن التحاق المغرب بركب مجتمع المعرفة يظل مشروطا ب»إعادة صياغة المدرسة، في اتجاه جعلها مدرسة منتجة للمضامين المتجددة ولقيم المواطنة وضامنة للرقي الاجتماعي؛ مدرسة يكون لها إشعاع في محيطها، مندمجة في بيئتها وحاملة لأفكار التقدم؛ مدرسة قادرة على ربح رهان الجودة والاستجابة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين؛ مدرسة يتحمل فيها رجال التعليم، بعد إعادة الاعتبار والمصداقية والاحترام لهم، كامل مسؤوليتهم تجاه أجيال المتعلمين الناشئين».
- أبرز المجلس الأعلى للتعليم، بتخصيصه دورته الرابعة في نونبر 2007 لتدارس مهنة التدريس وآفاقها، مدى أهمية مكانة المدرس ومواصفاته وتكوينه وتقويمه، وتأكيده على جعل مهنة التدريس والتكوين في قلب إصلاح منظومتنا التربوية.

إن التدريس يشكل مهنة لا تتطلب من ممتهنيها امتلاك الموهبة والملكة والالتزام فحسب، وإنما تستدعي القدرة على اكتساب الكفايات العلمية والقيم الأخلاقية، واستباق التغيرات ومواكبتها و»تخليقها»، بالإضافة إلى قدرات التأقلم المستمر معها. فمدرس اليوم لابد أن يستجيب لشروط انتقائية صارمة، وأن يخضع لتكوين أساسي ذي جودة، وتكوين مستمر يرافقه طوال حياته المهنية، كشرط لا محيد عنه لتمكينه من مواكبة كل المتغيرات. وإلى جانب ذلك، تتطلب مزاولة مهنة التدريس دعم الممارسة بالبحث النظري والميداني باستمرار، واختبار صلاحية المقاربات النظرية بالممارسة والخبرة، كما تستلزم الشجاعة الكافية لمسائلة الذات وتقويم الأداء والمردودية بكل موضوعية ونزاهة.

ومهنة التدريس هي أيضا مهنة الحرية الفردية بامتياز، والالتزام الخلقي وإعطاء القدوة والاضطلاع التام بالمسؤولية. وهي لذلك تقتضي احتضان ممتهنيها لمهمتهم التربوية كاختيار واع وليس كمهنة عادية، وانخراطهم في الاضطلاع الأمثل بها، انطلاقا من الاقتناع بالإسهام في تكوين مواطنين واعين بمسؤوليتهم تجاه مستقبلهم ومجتمعهم، بل وتجاه البشرية جمعاء. لذا فالمدرس من حيث هو كذلك لا يجب أن يكون سجين أية إيديولوجية من الإيديولوجيات، بل هو مطالب بنقل مبادئ الحرية الفردية؛ حريته هو، وحرية كل واحد من تلامذته وطلبته وحرية كل المواطنين.

الطيب الشكيلي
رئيس جامعة محمد الخامس – السويسي بالرباط

* ابتداء من هذا العدد، يتولى إنجاز افتتاحية نشرة المجلس عضوة أو عضو من أعضاء المجلس الأعلى للتعليم.

## معالم دالة في مسار المجلس

30 يوليوز 2006: الإعلان عن إرساء المجلس الأعلى للتعليم.

10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم.

14 شتنبر 2006: تنصيب المجلس الأعلى للتعليم.

4 نونبر 2006: لقاء التعارف وإرساء القواعد المنهجية لعمل المجلس.

30 نونبر وفاتح دجنبر 2006: الدورة العادية الأولى للمجلس.

27 و28 فبراير وفاتح مارس 2007: الدورة العادية الثانية للمجلس.

23 و24 ماي 2007 : الندوة الوطنية حول « المدرسة و السلوك المدني».

16 و17 و18 يوليوز 2007: الدورة العادية الثالثة للمجلس.

12 و13 و14 نونبر 2007 : الدورة العادية الرابعة للمجلس.

25 و26 و27 فبراير 2008: الدورة العادية الخامسة للمجلس.

## في هذا العدد

معالم دالة في مسار المجلس: ..... 1

ملف العدد :
من أجل تصور جديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين ..... 2

أنشطة المجلس ..... 3

التربية والتعليم في الصحافة الوطنية :
اهتمامات واستخلاصات ..... 6

إحصائيات مفتاحية حول هيئة التدريس والتكوين بالمغرب . 8

آفاق في المسار ..... 8

# ملف العدد :
# من أجل تصور جديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين

## السياق:

يندرج مشروع إعداد تصور جديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين، الذي يتولى المجلس الأعلى للتعليم إنجازه، بتعاون مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، وبمشاركة فاعلة وتشاور منتظم مع الجهات المعنية والفاعلين التربويين، في إطار الإرادة الجماعية لاستكمال أوراش الإصلاح التي أطلقها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتجديده المستمر، من خلال مباشرة أحد المداخل المفتاحية للتغيير، المتمثلة في الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين، والنهوض بهما، بالنظر إلى الدور الحاسم لهاته الرافعة في تجديد المدرسة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يهم نسبة وازنة ضمن كُتلة موظفي الدولة، تشكل ما مجموعه 273809 مدرسا ومكونا وأستاذا باحثا، يؤطرون ما يناهز 7 ملايين من التلاميذ والطلبة والمتدربين. وللإشارة، فإن العدد الإجمالي للمتعلمين والعاملين في قطاعات التربية والتكوين يمثل ما يفوق خمس سكان المغرب.

ويتوزع عدد المدرسين والمكونين حسب قطاعات التربية والتكوين كما يلي:

- قطاع التعليم المدرسي: 251533؛
- قطاع التعليم العالي: 9283؛
- قطاع التكوين المهني : 12993.

وهو أيضا مشروع يتعلق بالفاعلين الأساسيين في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وفي تجديد المدرسة المغربية والارتقاء المطرد بجودتها.

ومن هذا المنطلق، فإن الاهتمام بهذا الموضوع يجسد الاقتناع المتقاسم بكون إصلاح منظومة التربية والتكوين يتوقف، بالدرجة الأولى، على حفز المدرسين والمكونين، والنهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية، وتحسين ظروف عملهم، وإتقان تكوينهم، وتدقيق مقاييس توظيفهم ومعايير تقويمهم وترقيتهم، وضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم، والالتزام التام بواجباتهم، وذلك لتمكينهم من الاضطلاع الناجع بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم، ولاسيما في ظل التحولات العميقة التي تشهدها هاته المهنة وطنيا ودوليا، وبالنظر إلى ما تتطلبه حاجات المجتمع الحاضر من كفاءات مؤهلة فكريا وعلميا وثقافيا، متمكنة من مناهج المعرفة، متفاعلة مع روح العصر، ومستوعبة للتطورات العلمية والتكنولوجية.

وإن التحول الذي تشهده البنية الديموغرافية لهيئة التدريس والتكوين، والذي يسير على نحو تصاعدي في اتجاه انفتاح نافذة ديموغرافية لتشبيب هاته الهيئة، يستدعي إعداد وإرساء تصور جديد يهدف، بموازاة مع المزيد من تأهيل هيئة المدرسين والمكونين الحاليين، إلى حفز الجيل الجديد من هاته الهيئة وتنظيم مهنتها وإتقان تكوينها وتجديد كفاياتها ومعايير تقويمها، من أجل إعداد مدرس ومكون المستقبل.

ويشكل هذا المشروع حلقة أساسية في سيرورة عمل المجلس الأعلى للتعليم، الذي أولى بالغ الاهتمام لموضوع الرسالة التربوية للمدرس والمكون، ولواقع وآفاق هاته المهنة، في ارتباط مع مجموعة من القضايا ذات الأولوية في مجالات وآفاق اشتغاله، وذلك في إطار نهجه لمقاربة فاعلة واستباقية قوامها إطلاق المبادرات، وتقديم مشاريع واقتراحات ذات قيمة مضافة، كفيلة بالإسهام في إيجاد حلول ناجعة للمعضلات

التي ما تزال تعترض الإصلاح الأمثل لمنظومة التربية والتكوين، وتحسين جودتها والارتقاء بمردوديتها.

إن العناية الخاصة التي يوليها المجلس لموضوع واقع هيئة ومهنة التدريس والتكوين، والنابعة من اقتناعه الثابت بما للمدرسين والمكونين، بوصفهم القلب النابض للإصلاح، من أدوار حاسمة في الارتقاء بالمدرسة المغربية الجديدة وتحقيق إشعاعها، والرفع من جودة التعلمات، وترسيخ قيم المواطنة وقواعد السلوك المدني، تجسدها، على الخصوص، العمليات الآتية:

- جعل هذا المحور الموضوعة الأساسية لأول تقرير تقويمي للمجلس حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها؛
- إنجاز استطلاع للرأي حول «واقع مهنة التدريس وتمثلات المدرسين وانتظاراتهم «؛
- تخصيص الحيز الأكبر من أشغال دورته الرابعة، المنعقدة أيام 12 و13 و14 نونبر 2007، للتداول في هذا الموضوع، وذلك من خلال تدارس نتائج استطلاع الرأي المذكور، والوقوف على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمدرسين وأنظمتهم الأساسية الحالية ومساراتهم المهنية بمختلف قطاعات التربية والتكوين، ثم تبادل الرأي في أوراق المناقشة الأولية، التي أعدتها لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية لدى المجلس في هذا الشأن.

## الأهداف والمحاور الأساسية:

بناء على نتائج أشغال الدورة العادية الرابعة للمجلس، تم تحديد الأهداف والمداخل الأساسية المساعدة على مقاربة هذا التصور وفق المحاور الأربعة التالية:

- محور التعريف بواقع هيئة ومهنة التدريس والتكوين. ويهدف إلى إجراء دراسة لأهم المؤشرات الكمية والجوانب النوعية المتعلقة بمهنة وهيئة التدريس والتكوين مع تحليل الأنظمة الأساسية، والمسارات المهنية، وهيكلة وتنظيم التكوين الأساسي والمستمر، وأنظمة الترقية والتقويم، إلى جانب الوقوف على واقع وبرامج الخدمات الاجتماعية للتربية والتكوين.
- محور الكفايات والتكوين والتقويم. ويتوخى رصد المؤهلات والمهارات المهنية المتصلة بمجال ممارسة وإتقان المهنة، وبمختلف مهام المدرسين والمكونين، مع مراعاة اختلاف

الأسلاك والقطاعات، ولاسيما تحديد الكفايات البيداغوجية والمنهجية للمدرسين، وكفايات الإسهام في تدبير المؤسسات التعليمية والمشاركة في تنشيط فضاءاتها وفي بلورة مشروع تنميتها، والكفايات التواصلية والثقافية والقيمية، وكذا كفايات البحث التربوي والتحكم في استعمال التكنولوجيا الحديثة للاتصال والإعلام، بالإضافة إلى كفايات الانفتاح على المحيط بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يتناول هذا المحور تجديد التكوين الأساس، وخصوصا معايير الولوج ، والبرامج والمناهج، والتداريب، ومدة التكوين، والتأطير، وتقويم التكوين. كما يتناول التكوين المستمر والتأهيل، ولاسيما ما يتعلق بتحيين الكفايات في مواكبة للمستجدات، ووفق المعايير الدولية، علاوة على تدقيق مقاييس تقويم المردودية والارتقاء المهني، وتشجيع التميز والاستحقاق.

- محور الحقوق والواجبات المهنية. ويهدف إلى إعداد إطار مرجعي يتضمن المبادئ والمنطلقات والمداخل الأساسية المساعدة على بلورة ميثاق لحقوق وواجبات المدرس والمكون، مع اقتراح منهجية إجرائية لتفعيل مقاربة تشاركية، تُمكّن المدرسين والمكونين من المشاركة الفعلية في وضع هذا الميثاق، وذلك في ضوء التوصيات الواردة في الإطار المرجعي المشار إليه أعلاه، وعلى نحو يسهم فيه الجميع، ويتبناه ويلتزم بمقتضياته كافة المعنيين.
- محور التعبئة والانخراط. ويهدف إلى تحديد ظروف العمل المادية والبيداغوجية الملائمة، ضمن مدرسة بمواصفات الجودة وبفضاء جداب، وإلى اقتراح سبل ومؤشرات الارتقاء بمكانة المدرس والمكون وبصورتيهما في المجتمع، بموازاة مع تقوية التزامهما وإخلاصهما لرسالتهما التربوية، وتعزيز انخراطهما الفعلي في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.

## المبادئ الموجهة:

من خلال هاته المحاور المترابطة والمتكاملة، قرر المجلس الأعلى للتعليم الإسهام في بلورة تصور جديد واستشرافي لمهنة وهيئة التدريس والتكوين، على أساس الاستجابة للحاجات المجتمعية المتطورة، والكفايات والمعايير الجديدة لمزاولة هذه المهنة، والرفع من مردودية وجودة أداء ممتهنيها، وترسيخ عمق مهمتهم كرسالة تربوية نبيلة، في إطار مدرسة جديدة بمؤشرات الجودة المطلوبة.

ومن أجل توفير شروط إنجاح هذا المشروع، سيتم اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على التنسيق والتعاون مع كل القطاعات الحكومية المعنية، ولاسيما منها المكلفة بالتربية والتكوين، والإشراك الفعلي للنقابات التعليمية والتشاور مع الجمعيات ذات الصلة، وعلى المشاركة الفاعلة للمدرسين والمكونين، حتى يضطلع كل طرف بدوره من موقع مهامه وفي نطاق مجال تدخله.

وعلاوة على توطيد وتطوير المكتسبات الوطنية في هذا المجال، سيتم دعم هاته المقاربة التشاركية بالخبرة المتخصصة، مع إجراء دراسات مقارنة لاستلهام التجارب الرائدة والممارسات الجيدة، ومراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

كما أن الفضاء المؤسستي التعددي والتخصصي الذي يجسده المجلس الأعلى للتعليم، بمختلف مكوناته التمثيلية، وبما يتوافر عليه من خبرات، يشكل مجالا خصبا لتبادل الرأي والاجتهاد الجماعي، والابتكار والمبادرة من أجل الإسهام في بلورة هذا المشروع المجدد.

واعتبارا لتعدد مداخل ومحاور المشروع، سيتم اعتماد منهجيات متنوعة، وبرمجة زمنية للإنجاز والتفعيل، بمحطات متدرجة ومنتظمة، تبعا لخصوصيات كل محور من محاور المشروع، وفق مقاربة متعددة الأساليب وموحدة الأهداف، وذلك من أجل بناء التصور الجديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين بناء على ما ستسفر عنه مقاربة المداخل المذكورة من نتائج، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الموجهة للعمل المشار إليها أعلاه.

# أنشطة المجلس

## الدورة العادية الرابعة للمجلس

عقد المجلس الأعلى للتعليم، أيام 12 و13 و14 نونبر 2007 بالرباط، دورته العادية الرابعة التي تمحورت أشغالها حول جدول الأعمال التالي:

1. الوقوف على معطيات الدخول المدرسي والجامعي والتكويني لموسم 2007 /2008؛
2. التداول في موضوع واقع مهنة التدريس والتكوين، من خلال:
   - الاستماع إلى عروض المسؤولين عن الموارد البشرية بقطاعات التربية والتكوين حول واقع المهنة؛
   - عرض نتائج استطلاع الرأي حول الرسالة التربوية للمدرس وواقع مهنة التدريس؛
   - تقديم أرضية المناقشة حول واقع وآفاق مهنة التدريس والتكوين.
3. تقديم التصميم المفصل للتقرير السنوي حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين؛
4. التداول حول قضايا التربية والتكوين ذات الأولوية في آفاق اشتغال المجلس.

في افتتاح هذه الدورة، أكد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم على قرار المجلس الدخول سريعا في مرحلة تعزيز الاضطلاع بدوره كقوة اقتراحية، بموازاة وتكامل مع اختصاصه كمؤسسة استشارية لإبداء الرأي ومهمته التقويمية لمنظومة التربية والتكوين؛ وذلك بتعاون وثيق ومتواصل مع القطاعات الحكومية المعنية.

كما أطلع أعضاء المجلس على سير مشروعين بادر المجلس إلى الإسهام ببرنامجين نموذجيين بشأنهما. يهم المشروع الأول النهوض بالتعليم الأولي، من خلال توفير عرض تربوي مفتوح بفرص متكافئة أمام الجميع، من شأنه أن يمكن تدريجيا من

تعميم تعليم أولي جيد. أما المشروع الثاني، فيتعلق بالحد من ظاهرة الهذر المدرسي، بتفعيل برنامج نموذجي لتوفير منح دراسية لتلميذات وتلاميذ التعليم الابتدائي، مع إعمال مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المتعلمين بالوسط القروي المنتمين للأسر ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

وتم الوقوف، خلال هذه الدورة، على معطيات الدخول المدرسي والجامعي والتكويني لموسم 2007/2008، من خلال الاستماع إلى عروض السادة الوزراء المكلفين بقطاعات التربية والتكوين.

وقد شكل التداول في موضوع «واقع مهنة التدريس ومهام المدرس»، المحور الأساس لأشغال هاته الدورة، حيث تم الاستماع إلى عروض المسؤولين عن الموارد البشرية بقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، واطلعت الجلسة العامة على نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مكتب للخبرة تحت إشراف المجلس حول واقع مهنة التدريس وانتظارات هيئة المدرسين، استهدف عينة من 2062 مدرسا بالأطوار الثلاثة للتعليم المدرسي. كما استمعت الجلسة إلى أرضية المناقشة حول واقع وآفاق مهنة التدريس والتكوين، والتي تناولت الموضوع من خلال ثلاثة مداخل هي: كفايات المدرس في سياق تحولات مهنة التدريس، والحقوق والواجبات المهنية للمدرس، والدور المنوط بالمدرس في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة. ويتمثل الهدف في اقتراح تصور جديد للموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين في أفق الموسم الدراسي المقبل، مبني على تطوير المكتسبات المحرزة ومواكبة المستجدات، وعلى التشاور مع كافة الفاعلين والشركاء المعنيين، من أجل الإسهام في الارتقاء الفعلي بمهنة التدريس وتجديدها وترسيخ عمقها كرسالة نبيلة.

في اختتام الدورة، تدارس المجلس بعض قضايا التربية والتكوين العالقة وذات الأولوية في مواصلة التفعيل الأمثل للإصلاح، ولاسيما منها إعطاء دفعة جديدة للتعبئة المجتمعية، وتعميم تعليم أولي جيد، والرفع من كفايات التحكم اللغوي، والارتقاء بالإدارة التربوية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للإصلاح، وتسريع وتيرة محاربة الأمية وتشجيع التفوق الدراسي مع ضمان تكافؤ الفرص. ويتمثل الهدف في العمل، بتنسيق وتعاون مع قطاعات التربية والتكوين، على بلورة مبادرات مبتكرة وتصورات جديدة بتدابير عملية لمعالجة هاته القضايا، وذلك من أجل الارتقاء السريع بمؤشرات جودة منظومة التربية والتكوين وتجسيد أثرها الفعلي في فضاءات المدرسة المغربية.

هذا وقد خصصت النقطة الأخيرة من جدول أعمال الدورة لتتبع سير أشغال التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، استعدادا لتدارسه واعتماده في دورة فبراير 2008.

# أشغال اللجان الدائمة

عملت اللجان الدائمة للمجلس منذ استكمال هيكلتها على تحديد مجالات اشتغالها وإقرار برامج عمل تتناسب والاختصاصات المخولة لكل منها بمقتضى النظام الداخلي للمجلس.

وهكذا، أقرت كل لجنة وثيقة إطار لعملها تحدد القضايا التي سيتم الاشتغال عليها بحسب الأولويات. وقد حددت اللجان الثلاث محاور برنامج عملها السنوي كالتالي:

## 1 – لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح

**مجالات الاهتمام**

- الإطار المرجعي للإصلاح : الفلسفة والاختيارات الكبرى لإصلاح المنظومة، الانسجام والتكامل بين مجالات الإصلاح ودعاماته، التحيين المنتظم لهذا الإطار ومواكبة المستجدات؛
- وظائف منظومة التربية والتكوين وتنميتها : التربية على المواطنة، تكافؤ الفرص، تعميم التربية والتمدرس، ملائمة المنظومة مع محيطها، ولوج مجتمع المعرفة؛
- الملفات الأفقية أو ذات الطابع الخاص: التعليم الأولي، السياسة اللغوية، مهام الفاعلين التربويين، مواصفات المتعلمين، التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، التعليم العتيق، التعبئة المجتمعية؛

**المحاور الأساسية لبرنامج عمل اللجنة:**

تعميق الدراسة والبحث في المواضيع التالية:

- الرفع من كفايات التحكم اللغوي؛
- الاعتمادات الضرورية لمنظومة التربية والتكوين؛
- قراءة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

## 2 – لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية

**مجالات الاهتمام**

- البرامج والمناهج: المضامين الدراسية والتكوينية، برامج مؤسسات تكوين الأطر التربوية والتكوين المستمر؛
- آليات الارتقاء الدراسي: النجاح والتفوق الدراسي، أنظمة الامتحانات والشهادات، التوجيه التربوي والإرشاد الجامعي؛
- الكتب المدرسية والمعينات الديداكتيكية: الكتب المدرسية والحوامل الديداكتيكية، التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل؛
- الحياة المدرسية والجامعية: الأنشطة المندمجة، فضاءات مؤسسات التربية والتكوين، الأعمال الاجتماعية للطلبة والتلاميذ؛
- البحث والرصد التربوي: مرصد الأبحاث والتجارب المطبقة على التربية واستثمارها، تقويم التجارب الدولية والاستفادة من أجودها.

**المحاور الأساسية لبرنامج عمل اللجنة:**

- مشروع إحداث مرصد التجارب والأبحاث المطبقة على التربية، الذي استكملت اللجنة البت في وثيقة إحداثه (أهدافه وهيكلته ومجالات اشتغاله وتنظيمه وكذا مشروع نظامه الأساسي)؛
- مواكبة الأشغال المتعلقة بإعداد مشروع تصور جديد للارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين؛
- الإسهام في إنجاز تقويم أولي لعملية مراجعة المناهج والبرامج؛
- رصد تشخيص لواقع التعليم الأولي ولآفاق تعميمه بالجودة المطلوبة.

## 3 – لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة

**مجالات الاهتمام**

- هيكلة ولامركزية منظومة التربية والتكوين: وطنيا وجهويا و إقليميا و محليا؛
- حكامة وتدبير المنظومة: قيادة المنظومة وتناسق مكوناتها، أساليب وآليات التدبير والإشراك والمحاسبة، الإدارة التربوية، التخطيط التربوي والخريطة المدرسية والجامعية والتكوينية؛
- تدبير الموارد البشرية: الأنظمة الأساسية، الأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، انتشار الموارد البشرية، مردودية الفاعلين؛
- تمويل المنظومة وحساباتها الوطنية: مساهمة الدولة وباقي مكونات المجتمع، دور التعليم الخاص.
- الشراكة بين المنظومة ومحيطها الوطني والدولي: الشركاء المعنيون على الصعيد الوطني، التعاون الدولي

### المحاور الأساسية لبرنامج عمل اللجنة:

**تعميق الدراسة والبحث في المواضيع التالية:**

- الشراكة المؤسساتية كرافعة للتعبئة حول المدرسة؛
- هيكلة ولامركزية المنظومة؛
- الحكامة وتدبير المنظومة؛
- الاعتمادات المالية الضرورية للتربية والتكوين؛
- التحضير للندوة الوطنية المنظمة من قبل المجلس حول «الشراكة المؤسساتية من للتأهيل المتجدد للمدرسة المغربية».

## الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين لدى المجلس الأعلى للتعليم

**المهام**

تضطلع الهيئة الوطنية للتقويم، طبقا لمقتضيات الظهير القاضي بإعادة تنظيم المجلس، بالمهام التالية:

- إنجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كيفيات مراقبتها؛
- تقويم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين، بالنظر إلى المجهود المالي المبذول لفائدتها، وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين؛
- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلبة؛
- تطوير كل أدوات التقويم التي تسهم في تمكينها من الأداء الأمثل لوظائفها، وتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان؛
- وتصادق لجنة التوجيه، المحدثة لدى الهيئة الوطنية للتقويم، بصفة خاصة، على البرنامج السنوي لتقويمات الهيئة، الذي يتم إعداده على الخصوص بناء على طلبات التقويم الموجهة إلى الهيئة من قبل مكتب المجلس. كما تتداول في شأن تقارير التقويم التي تنجزها الهيئة الوطنية للتقويم وتعرضها على المكتب الذي يحيلها، عند الاقتضاء، على الجلسة العامة للمجلس.

### المحاور الأساسية لبرنامج عمل الهيئة:

- إعداد التقرير السنوي حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، تحت إشراف المجلس. ويشتمل التقرير هذه السنة على أربعة أجزاء هي:
- **الجزء الأول**: نظرة حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها؛
- **الجزء الثاني**: دراسة تحليلية لواقع منظومة التربية والتكوين؛
- **الجزء الثالث**: أطلس مبياني بآخر المؤشرات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بالمنظومة؛
- **الجزء الرابع الموضوعاتي حول مهنة التدريس، ويتعلق الأمر بمحور متغير يركز على قضية محددة من قضايا التربية والتكوين في كل تقرير سنوي.**
- إنجاز سبع دراسات موضوعاتية داعمة للتقرير السنوي التقويمي الأول، وهي:
  - حصيلة 4 سنوات من إرساء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين،
  - تجربة مجالس تدبير المؤسسات التعليمية،
  - تجربة استقلالية الجامعة،
  - تقويم أولي لعملية مراجعة البرامج والمناهج،
  - الإنفاق التربوي الوطني،
  - واقع وآفاق التعليم الأولي،
  - الرسالة التربوية للمدرس وواقع مهنة التدريس.
- إرساء شبكة موحدة لمؤشرات تقويم منظومة التربية والتكوين بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، مفتوحة على الإغناء والتطوير؛
- التحضير لتنظيم الملتقى السنوي الأول حول التقويم الذي سينعقد، بتعاون مع جامعة محمد الخامس– السويسي أيام 18–17 و19 أبريل 2008 حول موضوع «التقويم في مختلف أبعاده»، بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين. وسينظم هذا الملتقى بشكل منتظم كل سنة بهدف إشاعة وترسيخ ثقافة التقويم بمنظومة التربية والتكوين، وتبادل التجارب والخبرات في هذا المجال بوصفه دعامة أساسية للتطوير المطرد لجودة المنظومة.

## الدراسات والأبحاث

في ارتباط مع محاور اشتغاله ومجالات اهتمامه، يقوم المجلس الأعلى للتعليم بإعداد دراسات وأبحاث حول قضايا التربية والتكوين. ومن الدراسات المنجزة في هذا السياق:

- دراسات داعمة لبلورة رأيي المجلس في «مشروع تأهيل التعليم العتيق» و«دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»؛

- دراسة حول آثار برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان؛
- دراسات وأبحاث مقارنة حول التجارب الدولية في مجال مهنة التدريس والتكوين؛
- وثيقة تعريفية بواقع هيئة ومهنة التدريس والتكوين مرفقة بأطلس مبياني.

أما الدراسات التي يباشر المجلس إعدادها، فتتعلق أهمها بما يلي:

- التعبئة المجتمعية حول إنجاح المدرسة المغربية الجديدة؛
- التحكم اللغوي؛
- الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة؛
- الاعتمادات الضرورية لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين؛
- تسريع وتيرة محاربة الأمية؛
- تشجيع التفوق الدراسي وضمان تكافؤ الفرص.

## التواصل والتعاون والشراكة

في إطار تفعيل برنامجه التواصلي لهذه السنة، قام المجلس بما يلي:

- إطلاق بوابته الإلكترونية Portail التي تعتبر نافذة على كل المهتمين بقضايا التربية والتكوين في المغرب وخارجه، وفضاء للحوار البناء والتفكير الجماعي في سبل الارتقاء بمنظومتنا التربوية عبر منتدى مفتوح لكل الزوار؛
- إعداد مشروع مجلة أكاديمية نصف سنوية بعنوان "المدرسة المغربية"،
- إعداد مشروع إصدار دفاتر بيداغوجية حول قضايا التربية والتكوين، تهدف إلى تبسيط وتعميم المعارف والمفاهيم الأساسية للتربية والتكوين، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من القنوات التواصلية.

وعملا على تقوية الانفتاح على الشركاء، ينكب المجلس حاليا على إنجاز عدد من المشاريع أهمها:

- إعداد قائمة للخبراء المختصين في مجالات التربية والتكوين على الصعيد الوطني، من أجل توفير قاعدة معطيات وطنية ودولية للخبراء، قابلة للإغناء؛
- إنجاز دليل للجمعيات العاملة في مجالات التربية والتكوين، قابل للإغناء؛
- ربط علاقات تعاون مع الهيئات المماثلة للمجلس دوليا، ومع بعض مؤسسات التربية والتكوين الوطنية والأجنبية.

# التربية والتعليم في الصحافة الوطنية : اهتمامات واستخلاصات

خصصت الصحافة الوطنية ما يناهز 620 مقالة لقضايا التربية والتكوين في الفترة الممتدة بين منتصف شهر نونبر 2007 والعاشر من فبراير 2008. وقد تبين من خلال الترتيب الكمي لهذه المقالات أن القضايا التي حظيت بكبير الاهتمام هي كالتالي:

## أوضاع المدرس وتدبير مساره المهني في علاقة بالارتقاء بجودة التعليم:

اهتمت الصحافة الوطنية منذ شهر شتنبر بأوضاع المدرس وعلاقتها بجودة منظومة التربية والتكوين من خلال ما يقارب 210 مقالة. وقد عزت هذه المصادر في مجملها أهم أسباب ما وصفته بالتراجع المهني وتدني المردودية التي عرفتهما مهنة التدريس في السنوات الأخيرة إلى الأسباب التالية:

- المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها المدرس، لاسيما ضآلة الأجور بالنظر إلى غلاء المعيشة، والتشتت الأسري للعديد من المدرسين الذين يزاولون مهامهم بعيدا عن الأهل؛
- استمرار «عدد من الاختلالات والتجاوزات» على مستوى تدبير المسار المهني وخصوصا معايير وشروط الترقي والامتحانات المهنية والتقويم؛
- ضعف التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرسين كعاملين أساسيين في تراجع الجودة، وضرورة إعادة النظر في مناهج وبرامج التكوين بنوعيه لتأهيل المدرسين الحاليين، وإعداد الأجيال المقبلة على امتهان التدريس لتقوم بالأدوار المنوطة بها على الوجه الأمثل، بما يتلاءم ومجريات التغيرات المجتمعية والمعرفية، ويكفل تطوير الأداء والرفع من جودة ومردودية المنظومة؛
- تردي الحياة المدرسية بصفة عامة، وتفشي العديد من الظواهر غير السليمة بفضاءات المؤسسات التعليمية وبجوارها، من عنف متزايد ضد المدرسين أنفسهم واستهتار بالأدوار يمس بشخص المدرس وينال من اعتباره المعنوي والاجتماعي، مما يستوجب العمل على إيجاد حلول سريعة وناجعة لرد الاعتبار لشخص المدرس عبر رد الاعتبار للمؤسسات نفسها.

كما أكدت معظم المقالات على ضرورة تشجيع التفوق ومكافئة التميز والاجتهاد المهنيين، وتكريم ورد الاعتبار لأولئك الذين يقومون بمهمتهم التربوية بكل تفان وحب. في هذا الصدد، نوهت مصادر كثيرة بإحداث وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بتعاون مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لجائزة الاستحقاق المهني، كأحد الرافعات الهامة لإعطاء انطلاقة جديدة لتعبئة المدرسين حول جودة المدرسة.

**وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الانشغال يسير في نفس اتجاه الاهتمامات ذات الأولوية التي يوليها المجلس الأعلى للتعليم لقضايا التربية والتكوين، وذلك من خلال انكبابه على التحضير لمشروع مقترحات في موضوع الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين.**

## مساءلة إنجازات الإصلاح ومساره وآفاقه:

خصصت الصحافة ما يفوق 70 مقالة لتقويم حصيلة الثماني سنوات المنصرمة من زمن الإصلاح، وأجمعت أغلبها على أن الإصلاحات التي انطلقت منذ بداية العشرية لم يكن لها الأثر المنتظر على المنظومة التعليمية لأسباب عدة أهمها:

- ضعف الموارد المالية، لأن إصلاح التعليم تزامن مع فترات التقويم الهيكلي وما صاحبه من ضرورة التحكم في النفقات ومن خفض في عدد المناصب المخصصة للتربية وفي الميزانيات، ومن تم لم ترصد الاعتمادات الكافية لتفعل مقتضياته؛
- قصور القدرات المؤسساتية، ذلك أن قيادة الإصلاحات تتطلب كفاءات عالية في وضع التصورات وتوفير آليات الإنجاز والتتبع والتقويم، وذلك في مجالات الإصلاح البيداغوجي وتكوين المدرسين والحكامة والشراكة والتعبئة الاجتماعية، وإعادة ترسيخ الدور الأساسي

للمؤسسة التعليمية المتجسدة في التعليم والتربية، وإعداد التلاميذ للحياة المهنية والمواطنة وإعطائهم إمكانية إبراز مؤهلاتهم، وواقع الحال أن هذه الشروط ظلت دون المستوى المطلوب؛

ومن أهم الاختلالات التي رصدتها الصحافة على مستوى التعليم المدرسي تزايد ظاهرة الاكتظاظ، على امتداد سنوات الإصلاح المنصرمة، وارتفاع نسبة التكرار والخصاص في المدرسين وفي الهيئات الإدارية بالمؤسسات التعليمية، فضلا عن هزالة نسبة مشاركة التعليم الخصوصي، وضعف الميزانية المخصصة للقطاع وانقطاع أطفال العالم القروي عن الدراسة...

أما على مستوى التعليم الجامعي، فتمت الإشارة إلى الإكراهات البنيوية التي عرفها القطاع بسبب توالي الإصلاحات، وتدني مستوى الطلبة، وضعف جودة الشواهد المحصل عليها وآفاق التكوين وعلاقته مع سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف وسائل العمل المرصودة للقيام بمهام التدريس والبحث.

لكن لم يفت الصحافة الوطنية الوقوف على مكتسبات الإصلاح، ولاسيما منها:

- إقرار إلزامية التعليم وتنظيم التعليم الأولي والخصوصي؛
- تجربة الأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات؛
- تحسن القدرات المؤسساتية والتقنية والتدبيرية للمؤسسات؛
- تنمية التعاون والشراكة؛
- إحداث القوانين الأساسية لتنظيم التعليم العالي وإطار تأسيس الجمعيات ذات النفع العام.

وأجمعت معظم المصادر على أن أي مخطط لإصلاح التعليم يحتاج إلى رؤية شمولية وخطة استراتيجية بدءا من الرفع من جودة التعليم ومرورا بتعميم التمدرس ومحو الأمية، كما يتطلب نهج سياسة تطبعها الاستمرارية والواقعية، مع ضرورة إشراك كل الفعاليات في الحقل التعليمي والتنظيمات النقابية والمجالس الإقليمية المنتخبة. كما أجمعت على أن أي مشروع إصلاحي لا يضع ضمن أولوياته تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للموارد البشرية سيكون مآله الفشل.

**في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تقويم الإصلاح مر بثلاث محطات:**

**كان التقويم، في المرحلة الأولى، عملية داخلية تقوم بها المصالح المركزية التابعة لوزارة التربية، ثم جاءت اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي أوكلت إليها مهمة تتبع تطبيق الإصلاح وتقويم نتائجه وإغنائه، ويجدر التذكير في هذا الصدد بالتقارير الأربعة التي أعدتها اللجنة، ولاسيما التقرير الأخير حول تقويم منتصف العشرية، «إصلاح منظومة التربية والتكوين 2004-1999 : حصيلة مرحلة ومستلزمات دينامية جديدة»، ليصل إلى المحطة الثالثة والتي انطلقت بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم باعتبار مهمة تقويم المنظومة أحد المهام الموكولة إليه عبر الهيئة الوطنية للتقويم المحدثة لديه. وسيقوم المجلس بنشر أول تقرير تقويمي له بداية شهر أبريل المقبل.**

## تفشي السلوكات اللامدنية بالمؤسسات التعليمية:

استأثر هذا الموضوع بما يناهز 60 مقالة، إذ لم يمر يوم خلال هذه الفترة لم تنقل فيه الصحف الوطنية أخبارا عن تفشي مختلف مظاهر العنف بفضاءات المؤسسات التعليمية وبجوارها. فبين أخبار عن تعرض أساتذة مؤسسات مختلفة إلى اعتداءات من قبل تلاميذتهم أو أولياء أمور تلاميذتهم، من جهة، وأخبار اختطاف تلميذات من أمام أبواب مؤسساتهن واستدراجهن بالقوة أمام مرأى الجميع، أو تهجم غرباء على العاملين بمؤسسات تعليمية، وتعرض مؤسسات أخرى للنهب والسرقة، من جهة ثانية، يكتشف المهتم بأحوال المنظومة انتشار أنواع جديدة من السلوكات المشينة كالإدمان على المخدرات وترويج أفلام خليعة في صفوف التلاميذ.

أمام هذا الوضع، تدق كل المصادر ناقوس الخطر منبهة إلى ضرورة التصدي لكل هذه الظواهر بمختلف الأشكال والصيغ الممكنة، واتخاذ كل التدابير التي من شأنها إعادة الاعتبار للمؤسسة التعليمية وللمدرسين والعاملين بها، وتوفير ظروف العمل اللائقة لكل منهم.

إلا أن هناك نوعا من الإجماع على أن التعامل مع هذه الظواهر لا يمكن أن يتم بمقاربة أمنية محضة، بل يستدعي البحث في مقاربات تعتمد الدعم التربوي والاجتماعي والنفسي للتلاميذ، لاسيما عبر تنمية الفضاءات والنوادي التربوية التي يمكن في إطار أنشطتها التحسيس بخطورة هاته الظواهر وإكساب الناشئة قيما ومهارات تمنحهم المناعة ضد مختلف أشكال الانحرافات، وتشجيع وتكثيف الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية التي من شأنها ترسيخ القيم النبيلة وتثبيت السلوكات الإيجابية ونبذ كل ما يمس بالدور التربوي للمؤسسات التعليمية. فضلا عن تعزيز الآليات القانونية والتأديبية من قبيل مجالس الانضباط ومجالس التدبير، وتفعيل دور جمعيات الآباء لردع السلوكات السلبية في صفوف التلاميذ.

**وللتذكير، فإن رأي المجلس في موضوع «المدرسة والسلوك المدني» اقترح مداخل مهيكلة لمشروع إطار عمل لتنمية السلوك المدني بالفضاءات المدرسية والتصدي لمختلف السلوكات اللامدنية التي أضحت تواجه المؤسسات التعليمية ولاسيما: «العنف بشتى أشكاله والغش بمختلف أساليبه وعدم احترام الأدوار وسوء المعاملة والمساس بنبل الفضاء المدرسي والجامعي، وتراجع الالتزام بالأنظمة الداخلية للمؤسسة التعليمية، والأضرار بالملك العام وبالبيئة».**

## مسألة اللغات:

استأثرت قضية لغات التدريس هي الأخرى بحظ وافر من الاهتمام، إذ وردت قرابة 40 مقالة بشأنها. فمن جهة، تحدثت مجموعة من المصادر عن وجود «ظروف تتسم باستهداف مباشر للغة العربية والتشكيك في قدرتها على مواكبة تطور المعرفة العلمية، وتهميشها في وسائل الإعلام السمعية البصرية، بالإضافة إلى تعالي دعوات مشبوهة ومغرضة من هنا وهناك لاعتماد الدارجة»، داعين إلى التسريع بإخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى حيز الوجود لمواجهة هذه الإدعاءات. ويقول أنصار التدريس باللغة العربية إن إصدار النصوص التنظيمية للأكاديمية لأجل تفعيلها أصبح أمرا مستعجلا، لأن فتح شعب علمية باللغة العربية وتنمية البحث العلمي المتطور والعالي يظل مرهونا بذلك.

ومن جهة ثانية، فبالرغم من التنويه بإدراج تعليم الأمازيغية في سلك التعليم العمومي الأولي، إلا أن جل المصادر ارتأت أن تعميم الأمازيغية يظل محدودا، وأن تعلم اللغة الأمازيغية ينبغي أن يكون معمما على كافة الأسلاك، من التعليم الأولي إلى الباكلوريا باعتبارها «لغة وطنية لكل المغاربة» وينبغي أن تدرس لجميع التلاميذ، سواء من الناطقين بالأمازيغية أو العربية في جميع مناطق المغرب. كما تنادي بعض المصادر بتوحيد الأمازيغية بشكل تدريجي وعلى قواعد علمية حتى يتم الانتقال بها من «التنوع اللهجي إلى اللغة المعيار»، وهو ما يستوجب تنميط وتقعيد حرف كتابتها والتوحيد التدريجي لقواعد صرفها ونحوها ومعجمها. وتطالب بعض المصادر بتدريس الأمازيغية بالجامعة وفي مراكز تكوين الأساتذة حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على التكوين الذي يؤهلهم لتدريس هاته المادة.

**في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مسألة التحكم اللغوي تعد من بين القضايا التي أدرجها المجلس الأعلى للتعليم في برنامج عمله للسنة الحالية بهدف الإسهام بمقترحات ومداخل للرفع من قدرات التحكم اللغوي لدى المتعلمين.**

# إحصائيات مفتاحية حول هيئة التدريس والتكوين بالمغرب

## 1- قطاع التعليم المدرسي

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الابتدائي | 128288 | 132781 | 135199 | 135663 | 134633 | 131625 |
| الثانوي الإعدادي | 52719 | 53521 | 54012 | 55202 | 56281 | 54241 |
| الثانوي التأهيلي | 32672 | 33300 | 33875 | 34690 | 35675 | 35130 |
| المجموع | 213679 | 219602 | 223086 | 225555 | 226589 | 220996 |

توزيع المدرسين حسب الأسلاك بقطاع التعليم المدرسي ما بين 2001-2006

المصدر : قطاع التعليم المدرسي

## 2 - قطاع التعليم العالي

| 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9867 | 9876 | 9903 | 9938 | 10069 | 10413 | 10640 | 9773 | 9867 |

توزيع مدرسي التعليم العالي الجامعي ما بين 1999-2007

المصدر : قطاع التعليم العالي

| | الإناث | الذكور | المجموع |
|---|---|---|---|
| عدد أساتذة التعليم العالي الدائمين | 2413 | 7454 | 9867 |

توزيع أساتذة التعليم العالي الدائمين حسب الجنس- 2006-2007

المصدر : إحصائيات جامعية، 2006-2007، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

## 3 - قطاع التكوين المهني

| القطاع المكون | ذكور | % | إناث | % | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 4561 | 68 | 2145 | 32 | 6706 |
| مكتب التكوين المهني | 3453 | 77 | 1045 | 23 | 4498 |
| القطاعات الأخرى | 992 | 55 | 797 | 45 | 1789 |
| المجموع | 9006 | 69 | 3987 | 31 | 12993 |

العدد الإجمالي للمكونين بالتكوين المهني، موزعين حسب قطاعات التكوين والجنس

المصدر : قطاع التكوين المهني

# آفاق في المسار

يعتزم المجلس الانكباب، بتعاون وتشاور مع مختلف الجهات المعنية، على بعض قضايا التربية والتكوين العالقة وذات الأولوية في أفق اشتغاله خلال السنتين المقبلتين. ويتعلق الأمر بدراسة المواضيع التالية:

1. التعبئة المجتمعية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة؛
2. تعميم تعليم أولي ذي جودة؛
3. تسريع وتيرة محاربة الأمية؛
4. الرفع من كفايات التحكم اللغوي؛
5. الارتقاء بالإدارة التربوية؛
6. توفير الاعتمادات الضرورية للإصلاح؛
7. تشجيع التفوق الدراسي مع ضمان تكافؤ الفرص.

ومن ناحية ثانية سيسهر المجلس على:

- إصدار مجلة «المدرسة المغربية» في أفق شهر شتنبر المقبل؛
- إصدار «دفاتر بيداغوجية» في أفق شتنبر المقبل؛
- إعداد معجم متعلق بالمفاهيم الأساسية للتربية والتكوين في أواسط سنة 2009.

كما سيشرع المجلس في إعداد التقرير السنوي الثاني حول حالة المنظومة وآفاقها خلال السنة المقبلة، والذي سيركز على تقويم التحصيل الدراسي ومكتسبات المتعلمين في نهاية كل سلك تعليمي مدرسي.

## مفكرة

- الدورة العادية السادسة: 16 و17 و18 يوليوز 2008.
- الملتقى السنوي الأول للتقويم، تحت شعار «التقويم في أبعاده المختلفة»: 17 و18 و19 أبريل 2008.
- الندوة الوطنية حول «الشراكة المؤسسية من أجل التأهيل المتجدد للمدرسة المغربية»: 14 و15 ماي 2008.

نشرة المجلس الأعلى للتعليم

قسم الاتصال والتوثيق،

الهاتف : 25 44 77 037 – البريد الاكتروني : contact@cse.ma – الموقع الاكتروني : www.cse.ma